الأمم المتحدة

A/C.2/70/L.38

الجمعية العامة

Distr.: Limited
20 November 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون
اللجنة الثانية
البند ٢٢ (د) من جدول الأعمال
العولمة والترابط: التعاون الإنمائي
مع البلدان المتوسطة الدخل

جنوب أفريقيا*: مشروع قرار

التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى النتائج التي توصلت إليها جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“ وإذ تسلم أنه يستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية ويسعى إلى إنجاز ما لم يتحقق منها من أعمال وإذ تؤكد أهمية تنفيذ هذه الخطة الطموحة الجديدة التي تعتبر القضاء على الفقر في صميم أهدافها، وتهدف إلى تعزيز الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي،

وإذ تشير إلى أن هذه الخطة الجديدة تسلم، في جملة أمور، أن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تعترضها تحديات كبرى في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة، وإذ تدرك أنه لضمان استمرار الإنجازات التي تحققت حتى الآن، ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

الرجاء إعادة استعمال الورق

التحديات القائمة من خلال تبادل الخبرات وتحسين التنسيق والرفع من مستوى الدعم الذي يقدمه جهاز الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرون، وزيادة تركيز ذلك الدعم،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ المعنون ”خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية“ التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتدعم وسائل تنفيذ غاياتها وتكملها وتساعد على استجلاء سياقها مشفوعة بالسياسات والإجراءات الملموسة ضمن إطار تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً قرارها ٢٢٦/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، المعنون ”الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية“، الذي سلمت فيه بأن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات إنمائية خاصة،

وإذ تشير إلى قراراتها ٢٢٣/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٢٠٨/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٢١٢/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، و ٢٢٢/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣،

وإذ تحيط علما بالوثائق الختامية للمؤتمرات الدولية بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل، التي عُقدت في مدريد في ١ و ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧[(١)]، وسان سلفادور في ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧[(٢)]، ووينـدهوك في الفترة من ٤ إلى ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨[(٣)]، وسان خوسيه في الفترة من ١٢ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣[(٤)]،

وإذ تلاحظ المؤتمرات الإقليمية بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل التي عُقدت في القاهرة في ١١ و ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٨، ومينسك في ١٦ و ١٧ أيار/مايو ٢٠١٣، وعمان في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣،

---

(١) انظر A/62/71-E/2007/46، المرفق.

(٢) انظر A/62/483-E/2007/90، المرفق.

(٣) انظر A/C.2/63/3، المرفقان الأول والثاني.

(٤) انظر A/C.2/68/5.

وإذ تسلم بالحاجة لأن ترفع منظومة الأمم المتحدة من مستوى الدعم الذي تقدمه إلى البلدان المتوسطة الدخل لمعالجة التحديات الكبيرة التي تواجهها، وأن تزيد من تركيزه، وفقاً لظروفها الوطنية ومع مراعاة تنوع البلدان المتوسطة الدخل،

وإذ تشدد على أن كل بلد يتحمل في المقام الأول المسؤولية عن تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وأنه ليس من قبيل المغالاة التشديد على دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وإذ تؤكد ضرورة احترام الهامش السياساتي الخاص بكل بلد وقيادته في سياق تنفيذ سياسات القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وإذ تسلم بضرورة دعم جهود التنمية الوطنية عن طريق تهيئة اقتصادية دولية مؤاتية، بوسائل منها تشجيع نظامٍ للتجارة العالمية ونظُمٍ نقدية ومالية تتسم بالتجانس ويدعم بعضها، وتعزيز تدبير شؤون الاقتصاد وتحسينه على الصعيد العالمي،

وإذ تشدد على الأهمية البالغة التي تكتسيها العمليات الرامية إلى تطوير المعارف والتكنولوجيات الملائمة وتيسير توفيرها في البلدان النامية، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل، إضافة إلى بناء القدرات، لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ تشير إلى جميع المبادئ التي تدعمها منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مبادئ القابلية للتنبؤ والشمولية والتدرج، وتؤكد من جديد أهمية تقديم الدعم الاستراتيجي لجميع البلدان المستفيدة من البرامج، بناء على طلب الحكومة الوطنية، من أجل تلبية احتياجاتها الخاصة،

وإذ تشدد على أن استراتيجيات التعاون الإنمائي للبلدان المتوسطة الدخل ينبغي أن تُكيّف لتتناسب مع السياق الخاص لكل منها كي تساعد على حفظ ودعم استمرار إنجازاتها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وأن ذلك التعاون ينبغي ألا يكون على حساب المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نموا،

وإذ تلاحظ أن المعدلات الوطنية المتوسطة التي تستند إلى معايير من قبيل نصيب الفرد من الدخل لا تعبر دائما عن الخصائص الفعلية للبلدان المتوسطة الدخل ولا عن احتياجاتها الإنمائية، وإذ تسلم بالتنوع الكبير الذي تتسم به البلدان المتوسطة الدخل،

وإذ تشير إلى أنه رغم التقدم الملحوظ في الحد من مستويات الفقر بالمقاييس المطلقة والنسبية، لا يزال الفقر يمثل مشكلة في العديد من البلدان المتوسطة الدخل ولا تزال أوجه التفاوت قائمة، وأنه من الضروري زيادة الاستثمار في الخدمات الاجتماعية والفرص الاقتصادية للحد من أوجه التفاوت تلك،

وإذ تسلم بأن المستويات العالية للتفاوت في الدخل تسهم في قابلية الضعف لدى البلدان المتوسطة الدخل وتقيّد التنمية البشرية في العديد من هذه البلدان، وأن النمو الاقتصادي يلزم أن يكون مستداماً وشاملاً ومنصفاً،

وإذ تؤكد أن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات خاصة تتعلق بجملة أمور منها خلق فرص العمل، وتنويع وتحويل اقتصاداتها، وإمكانية الحصول على التكنولوجيات والوصول إلى الأسواق الدولية، والاندماج في سلاسل القيمة العالمية وتؤكد في هذا الصدد ضرورة استكمال الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة تهدف إلى تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية على الصعيد الدولي،

وإذ تؤكد أيضا أن ثمة حاجة إلى النظر في إمكانية اتباع نهج قائم على سد الفجوات لتحديد أولويات التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل، بما يتفق مع أولوياتها الوطنية، مع مراعاة مختلف الفجوات الهيكلية في مجال القضاء على الفقر وتشمل، في جملة أمور، عدم المساواة، والاستثمار، والوفورات، والإنتاجية، والابتكار، والهياكل الأساسية، والتعليم، والصحة، والبيئة، والهياكل الضريبية، التي تعوق النمو المطرد والمنصف والشامل للجميع،

وإذ تسلم بما تواجهه البلدان المتوسطة الدخل من تحديات في تحقيق التنمية المستدامة، بمفهومها المتمثل في الإدماج المتوازن لأبعادها الثلاثة في سياساتها وبرامجها الوطنية، مع التركيز على القضاء على الفقر،

وإذ تسلم أيضا بضرورة التوصل إلى فهم أفضل للطابع المتعدد الأبعاد للتنمية والفقر، والدور الداعم الهام الذي ينبغي أن تؤديه منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء الآثار المترتبة على تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي، الذي لا يرقى إلى مستوى التوقعات، وتعيد التأكيد، في هذا الصدد، على ضرورة تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي من أجل معالجة المشاكل الهيكلية وطويلة الأجل في أعقاب الأزمة المالية العالمية، بما في ذلك التقلبات المفرطة في أسعار السلع الأساسية، ودعم الانتعاش الاقتصادي وتقليل الآثار السلبية على البلدان النامية، مما يؤدي بدوره إلى توفير الدعم الكبير وفي الوقت المناسب لتعزيز التنمية في كل من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء،

وإذ تشدد على أهمية الشمولية في إطار جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وعلى أخذ الدول المراقبة في الاعتبار في تنفيذ هذا القرار،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام[٥]؛

٢ - تقر بالجهود التي تبذلها عدة بلدان متوسطة الدخل وبالنجاحات التي أحرزتها على مسار القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك بمساهمتها الكبيرة في التنمية والاستقرار الاقتصادي على الصعيدين العالمي والإقليمي؛

٣ - تقر أيضا بأن تحديد الفجوات الهيكلية يمكن أن يحسن فهم احتياجات التنمية في البلدان النامية، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل؛

٤ - تشدد على ضرورة بذل جهود متواصلة من أجل بناء القدرة على تحمل الديون في البلدان المتوسطة الدخل بغية تجنب الوقوع في أزمة ديون، وتحقيقا لتلك الغاية، تلاحظ الجهود التي تبذلها المؤسسات المالية الدولية لتعزيز ما تقدمه لها من تسهيلات وتشجع على بذل المزيد منها؛

٥ - تسلم بأن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات كبيرة على صعيد الجهود التي تبذلها لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، على النحو المحدد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٦]، والأعمال التي لم تتحقق بعد من الأهداف الإنمائية للألفية، وتشدد في هذا الصدد على أهمية الدعم الدولي، بمختلف أشكاله، على نحو يتسق جيدا مع الأولويات الوطنية من أجل تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل؛

٦ - تسلم أيضاً بأن التعاون الموجّه إلى البلدان المتوسطة الدخل، التي يتركز فيها ثلثا السكان الفقراء في العالم، يمكن أن يحقق أثرا مضاعفا عن طريق المساهمة إلى حد كبير في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٧ - ترحب بتضامن البلدان المتوسطة الدخل مع سائر البلدان النامية، ولا سيما بما تقدمه البلدان المتوسطة الدخل من دعم مالي وتقني، ودعم لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات إلى البلدان النامية، وبخاصة إلى أقل البلدان نموا، عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتؤكد في الوقت نفسه على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مُكمِّل للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلا عنه، وتدعو في هذا الصدد جهاز الأمم

---

(٥) A/70/227.

(٦) القرار ١/٧٠.

المتحدة الإنمائي إلى مواصلة جهوده الحالية لدمج منظور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أعماله؛

٨ - تعترف بأن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة، وتؤكد أن الجهود المبذولة لمواجهة التحديات الجارية يجب تعزيزها من خلال تبادل الخبرات وتحسين التنسيق ورفع مستوى الدعم الذي يقدمه جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وزيادة تركيزه، وتؤكد في هذا الصدد على ضرورة اعتماد معايير تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي للفرد عند تخصيص ما يقدمه جهاز الأمم المتحدة الإنمائي من دعم إلى البلدان المستفيدة من البرامج، مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى معالجة الفقر بجميع أشكاله وأبعاده والفجوات الهيكلية على جميع المستويات؛

٩ - تشدد، في هذا الصدد، على ضرورة أن تولي المفاوضات التي ستجري في إطار الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات في عام ٢٠١٦ الاعتبار الواجب لتعزيز الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى البلدان النامية، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل؛

١٠ - تطلب إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يعقد، بالتنسيق الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اجتماعاً للنظر في كيفية رفع مستوى وزيادة تركيز الدعم المتماسك والشامل الذي يقدمه إلى البلدان المتوسطة الدخل من أجل تعزيز جهودها الرامية للتغلب على التحديات الكبيرة التي تواجهها في تحقيق التنمية المستدامة؛

١١ - تدعو البلدان المتقدمة في منظمة التجارة العالمية والبلدان النامية الأعضاء فيها التي أعلنت بأنها في وضع يمكنها من أن تعلن قدرتها على منح إعفاءات من الرسوم الجمركية ونظم الحصص في الوصول إلى الأسواق على أساس دائم وفي الوقت المناسب لجميع المنتجات المصدّرة من جميع البلدان الأقل نموا، إلى القيام بذلك، بما يتفق مع قرارات منظمة التجارة العالمية، وتدعو أيضا تلك البلدان إلى اتخاذ خطوات لتسهيل وصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق، بما في ذلك عن طريق وضع قواعد بسيطة وشفافة تتعلق بالمنشأ وتطبق على الواردات من أقل البلدان نموا، وفقا للمبادئ التوجيهية التي اعتمدها أعضاء منظمة التجارة العالمية في مؤتمرها الوزاري التاسع الذي عقد في بالي، إندونيسيا في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛

١٢ - تعترف بدور القطاع الخاص وكذلك بدور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في التصدي لتحديات التنمية المستدامة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل وغيرها من البلدان النامية؛

١٣ - تقرر تعزيز التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وبين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، والتعاون الإقليمي والدولي بشأن الوصول إلى العلم والتكنولوجيا والابتكار وتعزيز تقاسم المعرفة بشروط متفق عليها، بوسائل منها تحسين التنسيق بين الآليات القائمة، ولا سيما على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال آلية تيسير الحصول على التكنولوجيا، وتعزيز تطوير ونقل وتوزيع ونشر التكنولوجيات السليمة بيئياً إلى البلدان النامية بشروط ملائمة، تشمل شروطاً ميسرة وتفضيلية، على نحو متفق عليه؛

١٤ - تقرر أيضا تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ برامج لبناء قدرات فعالة وهادفة في البلدان النامية من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع الأهداف الإنمائية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وبين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

١٥ - تسلم بالأهمية البالغة التي يكتسيها توفير بناء القدرات ذات الصلة بالتجارة، لتحقيق أهداف من بينها تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي والترابط بين البلدان النامية، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل؛

١٦ - تقرّ بأن المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من التسهيلات التمويلية لا تزال ضرورية لعدد من البلدان المتوسطة الدخل وأنها تؤدي دورا في مجالات ذات أهداف محددة، مع مراعاة الاحتياجات المحددة لهذه البلدان، وتشجع، في هذا الصدد، المساهمين في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على وضع سياسات للتخرج تكون متسلسلة ومرحلية وتدريجية، واستكشاف سبل لضمان أن تعالج المساعدات التي تقدمها الفرص المتاحة في البلدان المتوسطة الدخل والتحديات التي تواجهها على اختلاف الظروف في كل منها؛

١٧ - تحث كيانات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وبخاصة الصناديق والبرامج، واللجان الإقليمية، وفقا لولاية كل منها، على تعزيز ما تقدمه من دعم إلى البلدان المتوسطة الدخل، وتحسين التنسيق وتبادل الخبرات مع سائر المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية في هذا الميدان؛

١٨ - تسلم بضرورة مواصلة منظومة الأمم المتحدة تقديم المساعدة الإنمائية إلى البلدان المتوسطة الدخل على نحو يتسق مع استراتيجياتها وسياساتها الوطنية، ويستهدف في الوقت نفسه تلبية احتياجاتها الحالية والناشئة، ولا سيما فيما يتعلق بتحديات التنمية المستدامة، ويشمل تقديم المشورة بشأن السياسات وصياغتها، والتعاون التقني وغير ذلك من طرائق تقديم المساعدة، بهدف تعزيز قدراتها الوطنية والحد من مواطن ضعفها إزاء العوامل الخارجية؛

١٩ - تسلم أيضا بأن الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة وأن الحاجة تدعو إلى وجود بيانات مفصلة تتسم بالجودة والمصداقية ويمكن الوصول إليها بسهولة وفي الوقت المناسب، وتدعو في هذا الصدد المجتمع الدولي إلى أن يكثف جهوده لتعزيز الدعم المقدم لبناء القدرات، بما في ذلك تعزيز نظم البيانات الوطنية وبرامج التقييم في البلدان النامية، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل؛

٢٠ - تدعو المنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، في إطار ولايتها ومواردها، إلى إشراك الدول المراقبة في تنفيذ هذا القرار؛

٢١ - تشدد على ضرورة إعطاء الاعتبار المناسب لشواغل البلدان المتوسطة الدخل وللتحديات التي تواجهها على وجه التحديد في متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وفي عملية استعراضها، وتدعو الأمين العام، في هذا الصدد، إلى إيلاء الاعتبار المناسب لهذه المسألة في تقريره المرحلي السنوي بشأن الأهداف الإنمائية المستدامة؛

٢٢ - تدعو فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التي سيعقدها الأمين العام إلى ضمان تعزيز عملية متابعة النواتج المتوخاة من تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، وإلى إيلاء الاعتبار المناسب للتحديات الخاصة والاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل في تقريرها السنوي بشأن التقدم المحرز؛

٢٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، يُعدُّ بالتعاون مع جميع اللجان الإقليمية، ويشمل إجراء تقييم شامل للدعم الذي يقدمه جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لتلك الدورة، في إطار البند المعنون ”العولمة والترابط“، البند الفرعي المعنون ”التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل“.